دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	إدارة المخاطر المصرفية
المصدر:	الاقتصاد والمحاسبة
الناشر:	نادي التجارة
المؤلف الرئيسي:	نوفل، حسن صبري
المجلد/العدد:	ع658
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2015
الصفحات:	25 - 29
رقم MD:	666206
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البنوك ، المعاملات المصرفية ، إدارة المخاطر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/666206

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

إدارة المخاطر المصرفية

أ. د. حسن صبري نوفل
أستاذ التمويل
كلية التجارة – الشعبة الإنجليزية
جامعة بني سويف

Banking Risk Management

لاشك أن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك، كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

ومن منطلق أهمية هذه الخطوة ، فقد رأينا إلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض للأنواع المختلفة للمخاطر التي تواجه العمل المصرفي، ثم نستعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر وأهميته بالنسبة للبنوك، وختاما نقوم بطرح المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر والتي تنطوي على الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك لتفعيل سياساتها الجديدة في إدارة المخاطر.

مفهوم إدارة المخاطر

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر اكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح ومن هنا تأتى أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيق للنجاح.

وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر تشمل المرور بأربعة مراحل أساسية

١. تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.
٢. القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
٣. اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
٤. مراقبة الإدارة لتل المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.

أهمية إدارة الخاطر

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك نذر منها:-

١. المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
٢. تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
٣. تقدير المخاطر والنوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
٤. المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
٥. تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
٦. مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بأزل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطر بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة علي قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة Loss Norms، هذا فضلاً عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.

مبادئ إدارة المخاطر

وفقا لما جاء بورقة العمل المقدمة في اجتماع اللجنة المصرفية العربية التابعة لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية دحت عنوان ((مبادئ إدارة المخاطر)) تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي:-

١. تقع مسئولية إدارة المخاطر بشكل أساسي علي عاتق مجلس الإدارة لكل بنك الذي يعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعم البن وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

٢. علي مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين علي الإدارة علي قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل علي تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

٣. أن تكون لدي كل بنك لجنة مستقلة تسمي ((لجنة إدارة المخاطر)) تشمل في عضويتها بعض المسئولين التنفيذيين بالبنك ويناط بهذه اللجنة مسئولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلي إستراتيجية المخاطر والإستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز علي نوع واحد من المخاطر.

٤. إنشاء إدارة متخصصة تتولي تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع علي عاتقها المسئولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المحدودة المعتمدة وتكون تلك الإدارة مسئولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

٥. يتم تعيين مسئول ومخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ويشترط أن تكون لدي كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.

٦. ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدي كل بنك وذلك لتحديد مستوي كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها علي ربحية البنك وملاءمته الرأسمالية ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة فإنه لابد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل علي سبيل المثال حدودا ائتمانية وحدودا احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة والأدوات الاستثمارية بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.

٧. لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها علي أساس القيمة العادلة إن وجدت أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

٨. ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك.

٩. يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات لمستخرجة من المعلوماتية.

١٠. ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة علي جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.

١١. لابد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهمات ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.

١٢. وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ علي صحة وسلامة وسرية المعلومات ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.

١٣. وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسئولين ذوي العلاقة وذلك للتأكد من أن البنك قادر علي تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات علي أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

أنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.

يمكن تقسيم أنواع المخاطر المصرفية إلي مجموعتين رئيسيتين وذلك علي النحو التالي:-

المجموعة الأولي: مخاطر الصيرفة التقليدية

وتشمل المخاطر الائتمانية، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر التسعير، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية، مخاطر الالتزام، مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية، مخاطر الالتزام، المخاطر الإستراتيجية.

المجموعة الثانية: مخاطر الصيرفة الإلكترونية

وتشمل المخاطر الإستراتيجية، مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة، المخطر القانونية، المخاطر علي الصيرفة التقليدية.

أولاً: مخاطر الصيرفة التقليدية

١- المخاطر الائتمانية Credit Risk

يعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك، التي ترتبط بعدد من المخاطر، مثل عدم قابلية أو إحجام العميل أو الطرف الآخر للوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالاقتراض، التجارة، الحماية من الخسائر، التسديد والعمليات المالية الأخرى، أو مخاطر التركز الائتماني، أو فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب علي ذلك

من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة، هذا وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية.

وهناك عدد من العوامل التي تسهم في تحقق المخاطر الائتمانية منها:-

أ. عوامل خارجة عن نطاق المؤسسة

- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين.
- أسباب خارجة عن إرادة العميل والبنك كأزمة خارجية أو محلية أثرت علي السوق فهنا يتعاون البنك والعميل للتغلب عليها بوسائل مختلفة تبدأ بالدعم لمواجهة الأزمة والسيولة أو بإعادة هيكلة الدين أو تحديد أقساط الدفع أو تعديلها أو غيرها من إجراءات قد تصل إلي إمكانية مشاركة البنك في رأس مال الشركة بالقدر الذي يقرره.
- وقد يكون السبب أن الدراسة التي بني عليها عمل الشركة لم تكن سليمة أو لم تكن موافقة للأوضاع الاقتصادية وهنا أيضا يمكن للبنك بالمشاركة مع العميل إيجاد الحل المناسب مادام ثبت حسن نية العميل وأن الخطأ لم يكن من جانبه وهذا كثيراً ما يحدث حتى في المشروعات الحكومية الكبرى لان التقديرات قد تكون غير متعلقة علي التوقع العملي أو غير ذلك من أسباب.
- أن يكون السبب أن العميل استخدم القرض الذي منح إياه في أغراض أخرى غير التي قدمها للبنك سواء بالغش أو سوء النية أو عدم الالتزام بما اتفق عليه أو أن العميل دخل في مشروعات مختلفة لم يكن البنك علي علم بها فارتبك أو انه أعطى ضمانات معينة ووزعها علي أكثر من بنك ويتعذر تقسيمها أو يصعب بيعها أو غيرها من أسباب وفي جميع هذه الأحوال فهذا العميل لا يجوز مساندته ولا الاستمرار معه بصورة دعم أو تقويم أو مشاركة وإنما تتخذ ضده الإجراءات الشديدة والعقوبات المقررة.
- وهناك أسباب أخرى تعود إلى البنك نفسه بأن يكون متسرعا في منح القرض أو لم يقم بالدراسة الكافية المطلوبة أو التقييم الفني السليم من حيث الموقف المالي والميزانية ودراسة علاقة رأس المال بالقروض والتدفقات النقدية، أو الوقوع في قبول ضمانات أساء تقديرها ولم تكن كافية أو يكون هناك تواطؤ بين العميل وموظف الائتمان المسئول وفي هذه الحالة لابد من اتخاذ الإجراءات القانونية فورا والتحفظات الضرورية سواء بالنسبة للعميل أو أملاكه يتبقي ضرورة اتخاذ الإجراء المناسب للتعامل مع القروض المتعثرة وهناك بدائل مختلفة يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه لا توجد قاعدة ثابتة وإنما يجب معاملة كل حالة علي حدة.

ب. عوامل داخلية

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

والتي تتطلب من إدارة المصرف الاهتمام بإدارة المخاطر ووضع أسس وإجراءات عمل لمقابلة هذه المخاطر عن طريق:

قياس المخاطر من خلال تصنيف/ حساب الائتمان؟

تحديد المخاطر من خلال تقييم الخسائر المتوقعة للقرض أي خسائر مبلغ القرض التي يتوقعها البنك خلال وقت محدد.

تثمين المخاطر علي أسس علمية.

التحكم في المخاطر من خلال آلية مراجعة فعالة للقرض وإدارة للمحفظة.

٢- مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk

تواجه البنوك خطر فقدها لجزء من أصولها نتيجة لتحركات أسعار الصرف، وذلك على الرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية الراسخة من شفافية وتحديد بصورة نموذجية لهذه النوعية من المخاطر، على سبيل المثال فإن تبنى البنوك لمراكز مفتوحة لعملاتها في وقت تتسم فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار سوف يسهم في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك، هذا ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية Spot Transactions والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية. Derivatives

٣. مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk

تنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة بالسوق بما يؤدى إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، أو يساعده على تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

٤. مخاطر التسعير Price Risk

وتنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وتوجد عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير وتتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد بالسوق، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدي كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلية.

٥- مخاطر السيولة Liquidity Risk

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك علي تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسبيل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:-

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

هذا وتسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

٦. مخاطر التشغيل Operational Risk

يعد قصور الرقابة الداخلية، وضعف سيطرة مجلس الإدارة على مجريات الأمور في البنوك من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدى إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ أو التدليس أو تعطيل تنفيذ القرارات في الوقت المناسب، أو ممارسة العمل المصرفي بأسلوب غير ملائم، كما تشمل مخاطر التشغيل أيضا الخطأ والأعطال في نظم تكنولوجيا المعلومات مما يؤدى إلى عدم توافر المعلومات في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة، وترى لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية، تعبير له معان مختلفة في الصناعة المصرفية، وعلى ذلك فإن على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية، ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي تنطوي علي احتمال التسبب في خسارة كبيرة، منها على سبيل المثال ما يلي:

- الاحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلي الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة الشركة من قبل مسئوليها أو العاملين فيها.

- الاحتيال الخارجي: أي أفعال يقوم بها طرف ثالث من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون.
- ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة أو أية اتفاقيات أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية.
- الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال: الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين (بما في ذلك اشتراطات الصلاحية والثقة) أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج.
- الأضرار في الموجودات المادية: الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى.
- توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.
- التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف التجارية.

٧- المخاطر القانونية Legal Risk

تتعرض البنوك لمخاطر قانونية قد تؤدى إلى فقد جانب من أصولها أو زيادة التزاماتها قبل الغير، وذلك نتيجة عدم توافر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات القانونية، أو الدخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظم هذه المعاملات.

٨.مخاطر الالتزام Compliance Risk

ويقصد بها تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاهد معين لارتكابه مخالفات.

٩.مخاطر إستراتيجية Strategic Risk

وهى تنشأ نتيجة لغياب إستراتيجية مناسبة للبنك يحدد من خلالها المسار الواجب أتباعه لتحقيق أهدافه في الآجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية.

ثانيا: مخاطر الصيرفة الإلكترونية

أدى النمو الكبير في أنشطة الصيرفة الإلكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات، هذا بالإضافة إلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل الإنترنت، نتيجة لغياب الممارسات التقليدية التي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل وشرعيته، لهذا فقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أهمية قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح إدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها، كما أصدرت خلال مارس ١٩٩٨ ومايو ٢٠٠١ مبادئ لإدارة هذه المخاطر.

ومن أهم المخاطر التي قد تنشأ عن الصيرفة الإلكترونية نذكر ما يلي:-

١. المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk

وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبني الإستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، وبما لا يعرض البنك لمزيد من كل من المخاطر، ولا يؤثر على مركزه التنافسي. وتأتى أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل البنك، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها والتي يحتاج كل منها لضوابط رقابية تتوافق مع ظروف كل بنك، وكل سوق مصرفي.

٢. المخاطر التشغيلية Operational Risk

يمكن أن تتعرض البنوك إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت أنظمة الصيرفة الإلكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك على النحو التالي:-

- عدم التأمين الكافي للنظم System Security بحيث يمكن اختراق نظم حاسبات البنك Unauthorized Access بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها، سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.
- عدم ملائمة تصميم النظم System Design أو إنجاز العمل Implementation أو أعمال الصيانة Maintenance، التي تنشأ عن عدم كفاءة النظم (مثل بطء الأداء) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشكلة وصيانة النظم، خاصة إذا ما زاد الاعتماد على جهات خارج البنك لتقديم الدعم الفني في مجال البنية الأساسية للتكنولوجيا.
- إساءة الاستخدام من قبل العملاء Customer Mis use of Services ويحدث ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية Security Pre cautions - أو القيام بعمليات غسيل أموال باستخدام بياناتهم الشخصية أو عدم أتباعهم إجراءات التأمين الواجبة.

٣. مخاطر السمعة Reputational Risk

وتنشا مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الإنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء ، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورعاية ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الإلكترونية.

٤. المخاطر القانونية Legal Risk

وهى تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، لاسيما وأن العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لازلت في طور التطوير مثل السجلات والتوقيعات والعقود الإلكترونية وقواعد إرسال وتلقى السجلات الإلكترونية، والاعتراف بسلطات وقواعد التصديق الإلكتروني، وأحكام السرية والإفصاح، كذلك انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.

٥- المخاطر التي تؤثر علي العمليات المصرفية التقليدية

إن لقنوات توزيع الصيرفة الإلكترونية انعكاسات بالنسبة للمخاطر المصرفية التقليدية، إذ إنه في ظل التحول الإلكتروني للعمل المصرفي قد تزداد حدة المخاطر التقليدية ومنها مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق، فعلى سبيل المثال نجد إن استخدام الإنترنت في منح الائتمان في الداخل والخارج قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم ومن ثم زيادة المخاطر الائتمانية، كذلك فإن أي معلومات سلبية أو غير صحيحة عن البنك يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الإنترنت وتحمل عملاءه على سحب ودائعهم بسرعة وهو ما يعرض البنك لزيادة مخاطر السيولة، كما أن صيرفة الإنترنت تعمل على زيادة وحرية حركة الودائع، ومن هنا تظهر أهمية مراقبة البنك لحجم سيولته لرصد التغيرات التي تطرأ على ودائعه وقروضه بشكل مستمر ودقيق.

المصدر

- Christopher L. Culp, The Art of Risk Management, John Wiley & Sons, Inc., 2002.
- د. حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما لعد الحداثة)، اتحاذ المصارف العربية ٢٠٠٣.
- اتحاد المصارف العربية، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلام، ٢٠٠٢.
- اتحاد المصارف العربية، المصارف العربية والعودة للمستقبل، ٢٠٠٢.
- اتحاد المصارف العربية، الحكم المؤسساتي السليم في المصارف والمؤسسات المالية، ٢٠٠٢.
- مجلة المصارف العربية، يونيو ٢٠٠١، ورقة عمل قدمت في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية التابعة لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية المنعقد في دولة الإمارات بتاريخ ٨ – ٩ يناير ٢٠٠١.